



ورقة عمل بعنوان

كارثة تلوث مياه البحر في قطاع غزة (الواقع والحلول)

تعتبر البيئة الصحية والأمنة أحد أهم شروط تمتع الإنسان بحقوقه وعيشه بكرامة، ويعدّ الاختلال البيئي وتلوث المياه من الآثار البيئية الخطيرة التي تهدد جملة حقوق الإنسان لا سيما الحق في الحياة والحق في بيئة نظيفة والحق في الغذاء والحق في الصحة، لذا أولت المواثيق الدولية القضايا البيئية اهتماماً خاصاً. وتصنّف مياه الصرف الصحي كأحد أخطر الملوثات البيئية، حيث يترتب عليها العديد من المخاطر. وفي قطاع غزة يتواصل التدهور البيئي نتيجة استمرار تدفق مياه الصرف الصحي (المعالجة وغير المعالجة) إلى مياه البحر والشاطئ¹، ما يرفع من وتيرة التلوث وتأثيراته الخطيرة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعانها القطاع². ويؤثر التلوث على الصحة العامة والبيئة ويهدد الإنسان بالإصابة بأمراض خطيرة، ويهدد الحياة البحرية. ويسهم تسرب المياه الملوثة للخزان الجوفي في تلويثها، حيث أشارت سلطة المياه الفلسطينية إلى أن ما نسبته 18.41% فقط من مياه الشرب في قطاع غزة تتفق مع مواصفات منظمة الصحة العالمية³. ولخطورة القضية تتناول ورقة العمل قضية ضخّ مياه الصرف الصحي إلى بحر قطاع غزة، وتلوث مياهه، مستعرضةً أحدث المعلومات التي تعكس حجم الكارثة، ثم تتناول آثار التلوث على حقوق الإنسان، وتنتهي بخلاصة عامة تقترح من خلالها عدّة توصيات، وفي الملاحق تعرض خريطة تبيّن مناطق التلوث في شاطئ قطاع غزة.

¹ لمزيد من المعلومات راجع تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2017). بعنوان: تلوث مياه بحر قطاع غزة (كارثة بيئية). الرابط: <http://cutt.us/6WhKM>.

² لمزيد من المعلومات راجع تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2018). بعنوان: واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة خلال العام 2017م. الرابط: <http://cutt.us/RBMVD>.

³ سلطة المياه الفلسطينية. (2018). تقرير حالة المياه في غزة للعام 2017م، استنتاجات، ص7.

واقع ضخّ مياه الصرف الصحي في البحر وتلوّثه في قطاع غزة:

تعتبر مشكلة تلوث مياه البحر بمياه الصرف الصحي (المياه العادمة) من أبرز المشكلات التي تفاقمت في قطاع غزة، كانعكاس للمشكلات الاقتصادية والسياسية، واستمرارها يعني ازدياد مخاطرها ويفضي إلى مزيد من تدهور الأوضاع البيئية والصحية.

يتربع قطاع غزة على مستطيل طويل وضيق تبلغ مساحته 365 كم مربع⁴، ويمتد طول ساحله إلى (40 كيلو متر) تقريباً⁵. ويعتبر شاطئ القطاع المتنفّس الوحيد لسكانه للاستجمام والتنزه، وهو لا يزال يتعرض للملوثات.

وتضخّ معظم بلديات قطاع غزة مياه الصرف الصحي في البحر من خلال (5) مضخات رئيسية موزعة على محافظات غزة الخمس تصل إليها من (55) مضخة فرعية لمياه الصرف الصحي في القطاع، وتضخّها إلى مياه البحر سواء قبل أو أثناء أو بعد المعالجة، اختصاراً لدورات المعالجة وللخروج بأقل تكلفة⁶. وتبرر البلديات عدم القدرة على تشغيل المضخات بشكل طبيعي، بعدة أسباب مثل: أزمة الكهرباء وشحّ الوقود اللازم، وعدم توفّر قطع الغيار للمضخات والمولدات الكهربائية في حال تعطلها، وعدم ادخال قوات الاحتلال لمضخات جديدة أو أجزاء منها، وذلك بسبب الحصار المطبق المفروض على القطاع⁷. وتضخّ مياه الصرف الصحي إلى البحر غالباً دون معالجة (أي كما تصل من المنازل والمنشآت)، ما يزيد من حجم الكارثة. حيث يستقبل شاطئ بحر قطاع غزة ما يزيد عن (115) ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير

المعالجة يومياً، تصله من (17) نقطة تصريف (9 مدماً ثابتة، و8 مؤقتة تعمل في أوقات الطوارئ)، تنتشر على طول الشاطئ، ويتم التخلص من مياه الصرف الصحي من مسافات تلامس الشاطئ، فتمتزج هذه المياه مع مياه البحر ورماله في المنطقة المحاذية للشاطئ والمخصصة للسباحة والاستجمام⁸. وطبقت سلطة جودة البيئة برنامج مراقبة جودة مياه الاستحمام الشاطئية على بحر القطاع منذ العام 2015م وذلك لفحص نسب التلوث والتعرف على المناطق التي طالها التلوث⁹، وبينت نتائج الفحص المخبري خلال دورة أبريل من العام الجاري 2018م، أن نسبة التلوث قد بلغت (75%) من إجمالي شاطئ قطاع غزة، وتشير المعطيات إلى ارتفاع تلك النسبة في ظل استمرار المشكلة وتفاقمها، لدرجة أصبح من السهل على المواطن باستخدامه حواسه المجردة كالسمع والبصر أن يدرك درجات التلوث الخطير في مياه بحر غزة. وبناءً على هذه المعطيات أصبح المتنفّس الوحيد للسكان آسن وملوث وغير آمن للسباحة، ولم يتبقّ مساحات آمنة للسباحة في مياه بحر غزة، ما دفع الجهات المختصة إلى تحذير المصطافين وحظر السباحة إلا في مناطق محدودة، تقادياً للإصابة بالمضاعفات الصحية¹⁰.

وحددت جهات الاختصاص ثلاث مناطق آمنة للسباحة فقط على طول شاطئ القطاع، وهي مناطق (شمال نفوذ بلدية بيت لاهيا، وجنوب نفوذ بلدية دير البلح مروراً بكامل نفوذ بلدية القرارة ووصولاً إلى شمال نفوذ بلدية خانينوس، والمنطقة الوسطى من نفوذ بلدية خانينوس)، وهي لا تزيد عن نسبة 30% من إجمالي طول شاطئ قطاع غزة، فيما تعتبر بقية مناطق شاطئ القطاع غير آمنة¹¹.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأماكن الآمنة مصطلح لا يعني عدم تلوّثها بمياه الصرف الصحي ولكن المقصود هو أن درجات التلوث منخفضة ولا تشكل تهديداً على الحياة أو الصحة العامة لمن يرتادها.

⁴ وزارة الداخلية الفلسطينية. (2016، 12 أكتوبر). تعداد سكان قطاع غزة تجاوز المليونين (موقع اليكتروني).

⁵ سلطة جودة البيئة. (2017). جودة مياه شاطئ بحر قطاع غزة. ص 2.

⁶ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة "أوتشا". (2015). ورقة حقائق بعنوان: تأثير أزمة الكهرباء والوقود في غزة على الأوضاع الإنسانية.

⁷ لمزيد من المعلومات حول أزمة الكهرباء، راجع تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان: واقع أزمة الكهرباء، الرابط: goo.gl/uILnc7. أو ورقة الحقائق: الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، الرابط: goo.gl/hXKQGH.

⁸ عطية البرش- مسئول المختبر البيئي في سلطة جودة البيئة. قابلته: حسين حمّاد (2 أغسطس 2018م).

⁹ تراقب جودة مياه شاطئ الاستجمام على طول ساحل بحر قطاع غزة وفقاً لنص المادة (31) من القانون رقم 7 لسنة 1999م بشأن البيئة، على أن سلطة جودة البيئة "تتولى بالتنسيق مع الجهات المختصة بوضع مواصفات جودة مياه البحر وتحديد المقاييس والتعليمات والشروط اللازمة لضبط الملوثات البحرية".

¹⁰ عطية البرش، مرجع سابق.

¹¹ لمزيد من المعلومات راجع بيان صحفي أصدرته سلطة جودة البيئة. (2018، مايو). حول جودة البيئة تجتمع مع البلديات وتطالب بإيقاف موسم اصطيف 2018.

آثار تلوث مياه البحر على حقوق الإنسان:

يؤثر تلوث مياه بحر قطاع غزة بمياه الصرف الصحي على جملة حقوق الإنسان باعتبارها تكاملية وغير قابلة للتجزئة. ويتنهدك تلوث مياه البحر حق سكان قطاع غزة في الحياة والأمان الشخصي¹²، بعد أن أصبح المواطن غير آمن على حياته عند زيارة شاطئ البحر أو السباحة فيه في ظل تزايد احتمالات إصابته بأمراض القاتلة. كما يُنتهدك حق كل شخص في ضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته خاصة على صعيد العناية الطبية وأمن المرض¹³، ويتنهدك حقّه في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمانية والعقلية يمكن بلوغه، وضمن تحسين جوانب الصحة البيئية، والوقاية من الأمراض الوبائية¹⁴.

وينعكس تعدد المخاطر الصحية والبيئية جراء تلوث مياه البحر في

القطاع، على صحة الانسان عند السباحة في المياه الملوثة، وقد يتسبب بالإصابة بالميكروبات المسببة للأمراض التي قد تهدد حياته، ومنها: الأمراض الجلدية لدى الصغار والكبار (الطفح الجلدي والحساسية)، انتشار الاسهال والمغص خاصة لدى الأطفال، انتشار الطفيليات المعوية: كالجارديا والأميبا وغير ذلك، كما يسبب الميكروب المعروف باسم: البسيدوموناس، إصابات في العين وفي الأذن بالتهابات قد تتضاعف لتسبب ضعفاً في النظر والرؤية في العين أو ضعف في السمع لدي المصاب¹⁵.

وتقيد المعلومات التي حصل عليها المركز إلى أن وزارة الصحة الفلسطينية قد سجلت زيادة ملحوظة في عدد الإصابات بالإسهال والمغص والطفح الجلدي والحساسية خلال النصف الأول من العام 2018، قياساً بالعام الماضي¹⁶. كما أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن الأمراض التي تسببها المياه في قطاع غزة تشكل أكثر من ربع الأمراض المسجلة، وهي تعد السبب الرئيس لمرض اعتلال الأطفال في قطاع غزة¹⁷. هذا ووثق المركز وفاة الطفل: محمد أحمد سالم الساييس (5 سنوات)، من سكان حي الزيتون بمدينة غزة، بعد إصابته بمتلازمة أكيري (المسماة بداء الشيعليات¹⁸) جراء سباحته في بحر غزة رفقة عائلته¹⁹.

وتتمثل المخاطر البيئية لتلوث مياه البحر في فقدان السكان المتنفس الوحيد لهم للتنزه والاصطياف، في ظل انقطاع شبه مستمر للتيار الكهربائي وارتفاع درجات الرطوبة والحرارة، ما يحيل المنازل والشقق السكنية إلى جحيم. كما ينعكس على الكائنات البحرية، ويزيد من مخاطر نقل الأسماك

¹² انظر المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

¹³ انظر المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

¹⁴ انظر الفقرتين "1- 2" من المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

¹⁵ سامي لبد، مرجع سابق.

¹⁶ مجدي ضهير - مدير دائرة الطب الوقائي في وزارة الصحة. قابله عبر الهاتف: حسين حماد (19 يونيو 2018م).

¹⁷ World Health Organization, (February, 2016). Report of a field assessment of health conditions in the occupied Palestinian territory.

¹⁸ وهو أحد أنواع التسمم الغذائي الذي تسببه عدوى، وينتشر بالطريق الفموي البرازي، وتصيب جراثيم الشيعلية البطنية الظاهرية للفانفي الانتهازي والقولون والشرج، مسببة إسهالاً وزحيراً جرثومياً تتراوح من مرض متوسط للشديد. وهي مشكلة ناجمة عن مياه الصرف الصحي.

¹⁹ لمزيد من المعلومات راجع بيان صحفي لمركز الميزان لحقوق الإنسان، بعنوان: أول حال وفاة يعتقد أنها نتيجة لتلوث مياه بحر غزة. الرابط: <http://cutt.us/RBaB>.

تتدفق مياه الصرف الصحي إلى مياه البحر عبر (17) نقطة تصريف (9 منها ثابتة، و8 مؤقتة تعمل في أوقات الطوارئ)، ويضخ ما يزيد عن (115) ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة يومياً إلى شاطئ بحر قطاع غزة، وبلغت نسبة التلوث (75%) خلال دورة أبريل من العام الجاري 2018م.

وجراء تسرب المياه الملوثة للخران الجوي أصبحت ما نسبته (97%) من المياه الجوفية غير صالحة للشرب، وفي هذا السياق أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن الأمراض التي تسببها المياه في قطاع غزة تشكل أكثر من ربع الأمراض المسجلة، وهي تعد السبب الرئيس لمرض اعتلال الأطفال في قطاع غزة.

وقنديل البحر السُموم لجسم الانسان. هذا بالإضافة إلى تسرب المياه الملوثة للخزان الجوفي، خاصة بعد أن أصبحت نسبة 97% من مياه الشرب في قطاع غزة لا تصلح للشرب²⁰.

ويُعد البحر بمثابة المتنفس الوحيد للفقراء والأغنياء من سكان القطاع على حدٍ سواء، فهو يحتل مكانة اجتماعية خاصة لديهم، حيث يشكل الخروج إلى الشاطئ وسيلة للتخفيف من أعباء وضغوط الحياة اليومية. كما يحتل الشاطئ مكانة كبيرة في السياحة الداخلية للقطاع، حيث تشير المعلومات إلى أن الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال والقيود المشددة على حرية التنقل والحركة تسببت في تراجع معدلات السفر للخارج وارتفاع نسبة السياحة الداخلية مقارنة بالأعوام السابقة²¹.

هذا وبالرغم من مسؤولية الاحتلال الواضحة في دفع الأوضاع إلى مزيد من التدهور، فإن ذلك لا ينفي مسؤولية الحكومة الفلسطينية وجهات الاختصاص، ولاسيما الواجبات الواضحة نحو الالتزام باحترام الحق في بيئة نظيفة وعدم المشاركة في أي ممارسة تحرم المواطنين من الوصول إليها، والالتزام بحماية البيئة واحترام وحماية حقوق الإنسان، كالتزام أصيل يقع على عاتقها بموجب العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويفرض الحق في بيئة نظيفة وسليمة وضع الأنظمة والقوانين التي من شأنها منع تلويث البحار، واتخاذ جميع التدابير الفعالة لمنع تلوث البحار بالمواد التي تعرّض صحة الإنسان للخطر وتُلحق الضرر بالموارد الطبيعية وبالأحياء المائية وتضرّ بالاستخدامات البحرية الأخرى. وتحمل المسؤولية الرسمية عن حماية البيئة والنهوض بها واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تلوث البيئة البحرية باستخدام أفضل الوسائل العلمية المتاحة²².

²⁰ راجع تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2018). بعنوان: واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة

خلال العام 2017م. الرابط: <http://cutt.us/RBMVD>

²¹ لمزيد من المعلومات راجع نتائج مسح السياحة المحلية والخارجية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). الرابط: <http://cutt.us/6kXEw>

²² انظر اتفاقية قانون البحار، التي عقدت في مونتجو 1982م.

الخاتمة

تُخَصُّ الورقة إلى أنّ تلوث مياه البحر يشكلُ خطراً جدياً على حياة الإنسان، وأن استمرار الأزمات التي يعانيها سكان قطاع غزة، ومنها أزمة التيار الكهربائي وأزمة شحّ الوقود المترتبة على الحصار المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال على القطاع ينطوي على آثار كارثية على جملة حقوق الإنسان.

هذا وتحذر الورقة من ارتفاع أعداد الضحايا في ظل استمرار الكارثة، والتعاسف عن إيجاد حلول لاثقة وعملية لها، سواء الحلول العاجلة أم الجذرية، فالتحرك اليوم أقل كلفة مادياً وإنسانياً من التعامل مع نتائج الكارثة فيما بعد.

وفي هذا السياق يرى المركز أن هناك مجموعة من الواجبات والإجراءات التي من شأن تطبيقها التخفيف من آثار الكارثة البيئية، وعيبه فإن مركز الميزان:

1 يطالب المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي وإلزامها باحترام مسؤولياتها بوصفها قوة احتلال، ووقف العقوبات الجماعية التي تتفّدها بحق سكان قطاع غزة، وإجبارها على رفع الحصار الذي يُفضي إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، ويحول دون إتمام وتطوير مشروعات استراتيجية في مجال المياه والصرف الصحي والبيئة بشكل عام.

2 يدعو المجتمع الدولي وآليات الأمم المتحدة للعمل على تعزيز مبدأ التعاون الدولي في مجال حل المشكلات المعقدة التي يعانيها سكان قطاع غزة، والتي تحولت إلى كارثة إنسانية، وكانت انعكاساً طبيعياً للمشكلات السياسية القائمة، وتجسيدا لعجز المجتمع الدولي على مدى عشرات السنوات عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية وفرض احترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في هذه المنطقة من العالم.

3 يدعو جهات الاختصاص الفلسطينية كافة للعمل بشكل حثيث على حل أزمة الكهرباء في قطاع غزة، لأنها أصبحت مصدراً لمشاكل مختلفة ومتعددة، ومنها عدم قدرة المضخات على معالجة مياه الصرف الصحي، ولجوء البلديات إلى التخلص منها وضخّها إلى البحر.

4 يدعو جهات الاختصاص الفلسطينية كافة للعمل على حل مشكلة ضخ مياه الصرف الصحي إلى البحر بطرق علمية، ووقف الكارثة، وتطوير محطات معالجتها وإنشاء محطات جديدة لترشيحها ومعالجتها بما يتناسب مع الكثافة السكانية وكميات المياه العادمة اليومية المتوقعة.

5 يدعو جهات الاختصاص الفلسطينية كافة للعمل على تطوير برنامج المراقبة والجودة للشاطئ ومياه البحر، بحيث يتم التوسع في نوعية التحاليل سواء البيولوجية والكيميائية والفيزيائية. كذلك تفعيل الرقابة على عمل الجهات القائمة على تصريف مياه الصرف الصحي، ومحاسبة المقصرين والمتورطين في إطالة عمر الكارثة، ابتعاداً عن حلّ إغلاق البحر في وجه المصطافين.

6 يدعو المركز جهات الاختصاص الفلسطينية كافة للعمل على توعية المواطنين بمخاطر التلوث البحري وكيفية التعامل معه، وملاحظة تغيّر لون مياه البحر للتأكد من مدى تلوثه، حيث تتلون مياه البحر باللون الرمادي المائل للاخضرار في حالة وجود ملوثات فيه، كما أنّ هناك خط وهمي يفصل بين المياه النقية والملوثة يرى بالعين المجردة.

انتهى